الملتقى الثاني لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة

التقرير الختامي والتوصيات

11 يونيو 2018

مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة

المقدمة

في إطار جهود جامعة الدول العربية لدعم ومساندة منظمات المجتمع المدني العربية العاملة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، نظّمت الامانة العامة لجامعة الدول العربية (ادارة منظمات المجتمع المدني وادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) **الملتقى الثاني لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية المستدامة** لمناقشة الاهداف رقم (6،7،11،12،15،17) التي سيتم تناولها في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة 2030 وذلك يوم الاثنين الموافق 11يونيو 2018 بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

شارك في الملتقى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني العربية من كل من المملكة الاردنية الهاشمية، دولة فلسطين، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، ذلك وبالإضافة الى العديد من الشبكات والاتحادات العربية كالشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)، اتحاد خبراء البيئة العرب، المجلس العربي للمياه ، مركز البيئة والتنمية الاقليمي العربي في اوروبا (سيداري)، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، مجلس الوحدة الاقتصادية ومجموعة من الخبراء العرب في مجال التنمية المستدامة.

وفي ضوء تعذر مشاركة كل من الجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا)، والمنتدى العربي للبيئة والتنمية (افيد) لظروف طارئة فقد قاما بإرسال ملاحظاتهما والرسائل التي يرغبون في تضمينها ضمن اعمال الملتقى ليتم عرضها.

يأتي انعقاد هذا الملتقى استكمالا لجهود الامانة العامة لجامعة الدول العربية في دعم منظمات المجتمع المدني لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030، حيث قامت بإطلاق العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني الذي تم اعتماده من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموجب القرار رقم 793 في دورته العادية 35 (ديسمبر 2015)، والمعني بدعم منظمات المجتمع المدني لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030، ذلك بالإضافة الى عقدها للملتقى العربي الاول تحت عنوان "**دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030**"، يومي 3 و4 تموز/يوليو 2017 في مقرّ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة حيث تم رفع التوصيات الصادرة عنه الى المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي عقد في نيويورك في يوليو 2017 لأخذها بعين الاعتبار. وقد تم صياغة التوصيات بشكل مشترك بحيث مثلت وجهة نظر منظمات المجتمع المدني العربية العاملة في المنطقة، وتطرقت الى تسليط الضوء على التقدم المحرز في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وتبادل التجارب

الوطنية الناجحة في هذا المجال والتطرق الى أهم المعوقات التي تواجه هذا المسار على المستويين الوطني والاقليمي.

بدأت فعاليات الملتقى بكلمات ترحيبية بالسادة المشاركين واعتماد جدول أعمال الملتقى والذي تمحور حول مناقشة واقع تنفيذ اجندة 2030 للتنمية المستدامة في البلدان العربية، وتنوعت محاور النقاش ما بين التطرق الى الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية، والتحديات التي تقابلها شبكات ومنظمات المجتمع المدني العربية في اطار تحقيق اهداف التنمية المستدامة، بالإضافة الى عرض الجهود المبذولة من قبل الشبكات الرائدة في مجال التنمية لتنفيذ اجندة التنمية المستدامة 2030 من خلال التطرق الى الاطارين العربي والدولي، ومناقشة السياسات العامة للحفاظ على البيئة وخدمات الطاقة الحديثة والموفرة، بالإضافة الى استدامة المدن والمستوطنات البشرية فضلاً عن حماية النظم الايكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، مع التأكيد على مبدأ الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة،

وقد اكد السادة الخبراء المشاركين، ممثلي القطاع الاهلي العربي بأنه وفي ضوء الأهداف والغايات والمؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة وانطلاقاً من التوصيات الصادرة عن الاجتماعات التي عقدت على هامش الاسبوع العربي للتنمية المستدامة خلال الفترة من 14-17 مايو 2017 بجمهورية مصر العربية والتي أكدت على:

1. أن المجتمع المدني العربي والقطاع الخاص والحكومات هي المدخل الناجح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. أن النجاحات التي حققها المجتمع المدني العربي على المستوى المحلي في الحضر والريف والمناطق الساحلية والمجتمعات الصحراوية تؤكد دوره المتميز في نقل أهداف التنمية المستدامة إلى المستوى المحلي.
3. أن الشراكة بين المجتمع المدني العربي قد نجحت بنسبة ملحوظة في نقل التجارب الناجحة من مختلف أنحاء العالم.
4. أن الحوار الذي تبنته قمة الأرض في ريو دى جانيرو 2012 (من الناس إلى الناس) مكن الشبكات والاتحادات العربية من تحقيق انجازات بنسبة معقولة بين أطراف حكومية ومهنية وعلمية، استطاعت أن تقدم حلولاً لمشاكل تواجه التطبيق المحلي للتنمية المستدامة.
5. أن المجتمع المدني العربي نجح في تنفيذ مجموعة من المشروعات المبنية على فكرة التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها في مناطق فقيرة أو تعاني من مشاكل بيئية حادة أو تهددها الأزمات والكوارث الطبيعية.
6. أن المجتمع المدني العربي قد حقق في كافة أنشطته مشاركة ملموسة للمرأة العربية والفتاة العربية في عدة برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطق لم تشهد هذا التنوع من قبل.
7. أن مشاركة الشباب العربي في فعاليات وأنشطة التنمية المستدامة كانت ملموسة في تلك الفاعليات التي نظمها المجتمع المدني العربي مما يؤكد أنه قناة فعالة في هذا المجال.

وقد اتفقت رؤى هذه المنظمات على ضرورة التركيز على مجموعة من القضايا المفصلية في المنطقة العربية من بينها قضايا المياه، والطاقة، والمدن المستدامة والتنوع الاقتصادي وكذلك الانتاج والاستهلاك المستدامين، ومكافحة التصحر وتعزيز التنوع البيولوجي، واتفقوا كذلك على ضرورة تضمين مخرجات هذا الملتقى في التقرير العربي الذي سيرفع للمنتدى السياسي رفيع المستوى حول أهداف التنمية المستدامة بنيويورك.

اولا: الدور الذي تقوم به شبكات ومنظمات المجتمع المدني العربية والتحديات التي تواجهها في اطار جهود التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة:

أكد المشاركين بأن هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع الطاقة، ويمكن حصرها في عدم التساوي في توزيع الموارد الطبيعية، وتزايد تأثر المنطقة بالتغيرات المناخية، وندرة المياه، وتدهور الأراضي، والأمن الغذائي، إضافة إلى مجموعة من التحديات الأخرى، مثل الحروب، والنزاعات، وحركات النزوح الجماعي،

وعليه تم التوافق على عدد من التوصيات في هذا الشأن كما يلي:

- ضرورة التركيز على استخدام مصادر الطاقة المتجددة العديدة المهدرة في العالم العربي لتحقيق أمن الطاقة.
- تحقيق الإدارة المستدامة لموارد الطاقة لضمان تحقيق الترشيد والفعالية، حيث أنّه "من دون تقدم سريع في مجال الطاقة الآمنة والنظيفة، وبتكلفة ميسورة سيكون من المستحيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- مراعاة واقع المنطقة وإرثها التنموي ومكانتها في سوق الطاقة العالمي في سياق تحقيق التنمية المستدامة لقطاع الطاقة، كجزء من العملية الشاملة للتنمية المستدامة في إطارها الإقليمي، كفرصة واعدة لمجابهة التحديات التي تواجه سبل الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي.
- الاستفادة من الأطر الاسترشادية التي أعدتها إدارة الطاقة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتمكين الدول العربية من صياغة خططها الوطنية في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والتي استفاد منها المجتمع المدني العربي بالفعل وقام بنشرها وترويجها لدى القطاع الخاص العربي والأجنبي لمسايرة الزخم العالمي في التحول إلى استخدام مصادر مستدامة للطاقة، من خلال تشجيع الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون، تتسم بالقدرة على التكيُّف مع تغير المناخ.
- مسايرة الزخم العالمي في التحول إلى استخدام مصادر مستدامة للطاقة، من خلال تشجيع الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون، تتسم بالقدرة على التكيُّف مع تغير المناخ.
- دعم الطاقة المتجددة لتشجيع استخدامها في القطاعات المجتمعية المختلفة، مع السعي الدؤوب لتحقيق العدالة الطاقية والوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة للجميع.
- التركيز على تحقيق الادارة المتكاملة في إدارة المياه والغذاء والطاقة، بما يعكس التلازم بينها والمساهمة في تحقيق الامن الغذائي، وأيضاً مجابهة أخطار تغيّر المناخ.

- تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب العربية الناجحة في مجال استخدام الطاقة الجديدة (المغرب ، الجزائر،...) مع الأخذ في الاعتبار تعزيز التكامل والتعاون الإقليمي في مجال الربط الكهربائي العربي.
- نشر استخدامات الطاقة الشمسية في المجتمعات السكانية الكبيرة والصغيرة لتوفير الطاقة النظيفة والحد من أثر ملوثات مولدات الكهرباء على المناخ وتلوث الهواء.
- تشجيع منهجية العمل بنظم كفاءة الطاقة واعتماد الشهادات البيضاء White/ green certificates كأحد عوامل التحفيز لانتهاج سياسات الطاقة الرشيدة.

ثانياً: الدور الذي تقوم به شبكات ومنظمات المجتمع المدني العربية والتحديات التي تواجهها في إدارة المياه:

أكد المشاركون في الملتقى على ضرورة صياغة رؤية عربية موحدة بشأن الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالمياه حيث سبق وان أطلقت منظمة الصحة العالمية نداءً جديداً بضرورة الإسراع في معالجة ما وصفتها بـ"كارثة صحية" في المنطقة العربية، والتي تتمثل في أن هناك نحو 51 مليون شخص لا تصل إليهم المياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى أكثر من 74 مليون يفتقرون لخدمات الصرف الصحي، في الوقت الذي أكدت فيه منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، أن المنطقة العربية هي أكثر منطقة تعاني من ندرة المياه حول العالم.

كما أشاروا الى تضافر الجهود الملموسة بين كافة المنظمات الإقليمية والمدنية لتحقيق الهدف السادس والذي يدعو إلى حصول الجميع على المياه النقية وخدمات الصرف الصحي، كما تتطرقوا الى ضرورة أن تتكاتف كافة الجهود الحكومية والمدينة/ الشعبية في مواجهة التحدي المائي في الدول العربية من منطلق أن الإدارة المتكاملة للمياه تعتبر إحدى أهم فعاليات تحقيق التنمية المستدامة، وأن الأمن المائي العربي هو حجر زاوية في تحقيق الأمن القومي بشكل عام، وقد بذلت منظمات المجتمع المدني العربي وفي مقدمتها المجلس العربي للمياه، والجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا)، والشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" وغيرها من المنظمات الأخرى، جهداً كبيرة في هذا السبيل بالفعل.

تم التوافق على عدد من التوصيات في هذا الشأن كما يلي:

- التأكيد على ضرورة السعي بجهد أكبر إلى فضّ النزاعات الإقليمية حول قضايا المياه المشتركة في المنطقة وإنهاء كل أشكال الاحتلال الذي يؤثر على بعض الدول المجاورة، وإنشاء آلية إقليمية (الاطر المؤسسية والقانونية) للتعاون الإقليمي في مجال المياه المشتركة لكل من الدول العربية الأسيوية وتلك الإفريقية لتنظيم إدارة الموارد مع الأشقاء من القارتين مبنى على تحقيق المصالح والمنافع المشتركة.
- ضمان مشاركة جميع مستخدمي المياه في الموافقة على التغييرات الضرورية المطلوبة وتنفيذها، مثل استرداد التكاليف وإدارة الطلب والتعرفات المتدرجة وفق الاستهلاك، ومعالجة مياه الصرف لإعادة استعمالها

والاستفادة من التجارب الرائدة في المنطقة العربية وخاصة دول الخليج، وقواعد التخصيص، وتدابير التكيُّف، والإدارة المحلية من خلال تبنّي إطار تشاركيّ لامركزي للحوكمة الرشيدة في قطاع المياه.

- تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة التي تعزز الكفاءة والإنتاجية.
- وضع سياسات تجذب استثمارات إضافية وتعزز التعاون الإقليمي في مجال إنتاج الأغذية، والتقليل من الخسائر الغذائية في جميع المراحل، من الإنتاج إلى الاستهلاك، وتعزيز أمن الغذاء وسلامته.
- تشجيع المبادرات المحلية للمجتمع المدني العربي في ترشيد استخدامات المياه وتوفيرها للمناطق الفقيرة سواء بحفر الآبار بالطاقة الشمسية أو وحدات صغيرة لتنقية المياه على مستوى التجمع البدوي أو القرية، أو وحدات تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية.
- وجوب إعداد خطة تمويلية من قبل المنظمات والدول المانحة لمساعدة الدول في منطقتنا العربية في تحقيق التنمية المستدامة مع ضرورة تنسيق المشاريع الحيوية في مجال المياه والصرف الصحي والبيئة.
- ضرورة وجود برنامج متابعة على المستوى العربي لاستكمال ما تم إنجازه في مشروع (MDG+) وهذا ما اكدت عليه قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه/ جامعة الدول العربية.
- تشجيع القطاع الخاص العربي للاستثمار في تكنولوجيا المياه ونقل المعرفة وتوطين وتطويع التكنولوجيا في تحلية ومعالجة المياه وحصاد مياه الأمطار والسيول.
- الاستفادة من الخبرات المتراكمة والتجارب الناجحة في المنطقة العربية خاصة إعادة استخدام الموارد المائية غير التقليدية خصوصاً التحلية وإعذاب المياه وحصاد الأمطار وتطوير المعرفة وتبادل التجارب الناجحة.

ثالثاً المدن المستدامة

أكد السادة المشاركون على:

- ضرورة اعتماد مبادئ المدن المستدامة والعمارة الخضراء عند بناء مجتمعات جديدة وكذلك تأهيل المدن القديمة حسب مبادئ التخطيط الحضري المستدام، وذلك طبقاً للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.
- تعميم مبادئ المدن الصحية والعمل على تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية وتحقيق المشاركة بين المجتمع المدني والحكومي والخاص في إدارة وتطوير المناطق الحضرية، وكذلك تشجيع وسائل النقل المستدامة واعتماد مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والإدارة السليمة للنفايات، واتاحة وتوفير مساحات خضراء للجميع، استخدام أساليب البناء التقليدية الموفرة للطاقة وغيرها.
- دعم وبناء القدرات البشرية والمؤسسية للمجتمعات المحلية العربية والتوصل إلى مصادر تمويل مبتكرة لتحفيز قدرتها على الحد من والتكيف مع الأخطار والكوارث والتغيرات المناخية والتخفيف من آثارها، وتطوير أليات

التنسيق المشترك الوطنية والعربية لتعزيز دورها في تحقيق الاستدامة البيئية والتنمية الحضرية المستدامة؛ خاصة في مجال توفير أماكن للنازحين وطرق رعايتهم وتأهيلهم للعودة لمناطقهم الأصلية.

- التأكيد على ضرورة تشجيع المصارف التي تموّل مشاريع التنمية وتوفير البيانات والخبرات لكي تتمكن المصارف من إجراء التقييم المطلوب حول ربحية المشاريع الإنمائية ولكي تقدّم بالتالي التمويل اللازم للتنمية. والدعوة إلى مكافحة التدفقات غير المشروعة وسواها من تحديات تواجه الاستثمارات في مجال التنمية في المنطقة، مع التزام المصارف بتوفير تمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تحقق التنمية المستدامة.

رابعاً: الانتاج والاستهلاك المستدامين:

- تفعيل العمل على الأولويات التي تم ابرازها في الاستراتيجية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ووضع خطة عمل وبرامج لها تناسب المنطقة العربية.
- التأكيد على ان تقدم وازدهار الانسان هو محور قضايا الاستدامة في المجتمعات المحلية والاستهلاك والانتاج المستدامين، ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ ، وأنه نظراً لشدة هذه التأثيرات على المنطقة العربية فمن الضروري التعامل معها من خلال التكامل والترابط بين المجتمع المدني والحكومات في اعداد وتنفيذ السياسات المختلفة بحيث يضمن تنفيذاً اكثر تكاملاً لجميع اتفاقيات ريو الثلاثة.
- ضرورة التوعية بأن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تؤثر سلبيا وبشكل رئيسي في تغير المناخ وتلوث الهواء والمياه وتدهور الأراضي واستنزاف الموارد ، والعمل على انتهاج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين كأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة، وأن يقدم المجتمع المدني النماذج الناجحة في هذا المجال كمثال يحتذى به.
- تطوير التشريعات والاطر المؤسسية التي تساعد على خلق الحوافز لتغيير السلوك نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إلى جانب ايجاد آليات كافية لتمويل الاستثمارات في المجالات المرتبطة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- التأكيد على إدماج مبادئ الاقتصاد الأخضر والأزرق في السياسات والخطط التنموية، وبناء القدرات البشرية والكوادر القادرة على إدارة التنمية المستدامة في هذا المجال.
- ضرورة اعتماد نهج جديد يقوم على التنوع الاقتصادي نظرًا للتحديات التي تواجهها دول المنطقة العربية من انحسار في الموارد الطبيعية ومنها النفط والمياه والأراضي الصالحة للزراعة. ذلك وبالإضافة الى اعتماد إصلاحات في السياسات الاقتصادية والاعتماد على الاقتصاد المنتج بدلاً من الاقتصاد المستهلك والعمل على جذب الاستثمارات وتوفير الأمن البيئي والعدالة الاجتماعية، والتأكيد على أهمية التكنولوجيا والعلوم

وإقرانها بعملية صنع القرار، واعتبار المشروعات الصغيرة الحل الأمثل للفقراء والمرأة والشباب خاصة في المجتمعات المحلية.

خامساً: مكافحة التصحر وتعزيز التنوع البيولوجي

- ضرورة مراعاة الحفاظ على التنوع البيولوجي عند وضع خطط التنمية، واعتماد نهج التنمية المستدامة التي تراعي الحفاظ على التنوع البيولوجي في اطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- التأكيد على استفادة الدول العربية من استضافة جمهورية مصر العربية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام 2018، والذي سيقوم بمناقشة القضايا العربية المشتركة الخاصة بالتنوع البيولوجي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات المختلفة وإطلاق عملية تطوير إطار عالمي يتم تبنيه في عام 2020.
- تشجيع تبادل الخبرات ونشر قصص النجاح في المنطقة العربية، والعمل على المحافظة على المعارف التقليدية والثقافات المجتمعية العربية الخاصة بالحفاظ على التنوع البيولوجي.
- مراعاة ان المنطقة العربية تواجه معاناة شديدة من آثار التصحر وتدهور الأراضي بسبب الاستغلال الجائر للموارد وظروفها المناخية، وموقعها الجغرافي وذلك عن طريق التنسيق والتكامل بين الانشطة والبرامج التي تعمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، طبقاً للهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة.
- العمل على تحقيق التآزر بين اتفاقيات ريو البيئية الثلاثة للحد من تأثيرات التصحر والتغير المناخي وتدهور التنوع البيولوجي من خلال وضع خطط عمل ومشروعات تنفيذية بناءاً على تعزيز التعاون العربي في اعداد رؤية مشتركة في هذا المجال تساهم في تحقيقه منظمات المجتمع المدني العربي.
- تنفيذ خطط التنمية الوطنية بما يراعي ضرورة المحافظة على التنوع البيولوجي، والعمل على ان يتم تطوير المدن العربية – التي شهدت توسعاً ملموساً – بطريقة مستدامة تأخذ في الاعتبار الآثار على التنوع البيولوجي ودوره في توفير الخدمات الأساسية، وإعطاء دور للجمعيات الأهلية المحلية في هذه الخطط.
- تفعيل العمل العربي المشترك على المستوى الاقليمي وشبه الإقليمي لمواجهة تأثير تدهور الأراضي ومكافحة التصحر والجفاف والعواصف الغبارية ومراعاتها في خطط التنمية الوطنية.
- تفعيل المشاركة في أعمال البرامج والمنظمات العربية المعنية بتنفيذ الترابط والتكامل في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية وبصفة خاصة الفريق العربي المعني بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف حول التصحر والتنوع البيولوجي، ودعوة امانات الاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف ذات الصلة إلى دعم عمل هذا الفريق.
- التعريف بأن التنوع البيولوجي آخذ في الانخفاض رغم كل الجهود المبذولة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مما يستلزم المزيد من الجهود والالتزام بأهداف أيشي للتنوع البيولوجي ، في ظل التقارير

الإقليمية الأخيرة الصادرة عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) التي تشير الى انخفاض التنوع البيولوجي في جميع مناطق العالم؛

- الطلب إلى مؤسسات التمويل العربية أن تقوم بتوجيه مزيد من الموارد لقطاعات مكافحة التصحر وتدهور الاراضي ومكافحة الجفاف.
- التشديد على أن المحميات الطبيعية ليس الهدف الأول منها الاستثمار وإنما التنمية المستدامة التي تحافظ على التنوع البيولوجي في عناصره النادرة والمهددة بالانقراض.
- الطلب إلى الدول المتقدمة أن تقوم بتقديم الدعم المادي والفني للمنطقة العربية وذلك في إطار التزاماتها نحو التكيف مع تغير المناخ، الى جانب تيسير نقل التكنولوجيا لدعم جهود مكافحة الجفاف وتدهور الاراضي والتصحر، وتعزيز بناء القدرات لنشر التكنولوجيات الملائمة في الدول العربية، مما يؤدي الى تحقيق الأمن المائي والغذائي.
- إحياء برنامج الأحزمة الخضراء لمكافحة التصحر على ساحل البحر الأحمر والمتوسط والصحراء الكبرى بمشاركة منظمات المجتمع المدني والحد من ظاهرة التصحر.

العمل على تحقيق الالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال السعي إلى توفير المزيد من الموارد وآليات التمويل، وتعزيز الالتزام السياسي، وبناء القدرات الوطنية والاقليمية، وتقوية التعاون المشترك مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

سادساً: توصيات عامة

- إيجاد آلية للاستفادة من تمويل الصندوق الأخضر حول المناخ من طرف منظمات المجتمع المدني لتمويل المشاريع والمبادرات التي تقوم بها هذه المنظمات في مجال أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالمجالات الطاقية والتنوع البيولوجي وكارثة الفقر والمدن الذكية.
- وضع تقرير دوري من قبل المجتمع المدني حول التقدم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية تنفذه الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" بالتعاون مع الشركاء (المجلس العربي للمياه ، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، الجمعية العربية لمرافق المياه (أكوا)، والمنتدى العربي للبيئة والتنمية (افيد) وغيرهم تحت رعاية جامعة الدول العربية،
- إنشاء برنامج عربي مشترك بين المجتمع المدني والحكومات لمبادرة عربية للحد من استخدام البلاستيك وهو شعار هذا العام ليوم البيئة العالمي لأثره الشديد على البحار العربية وعلى التنوع البيولوجي.
- التأكيد على اهمية دعم المجتمع المدني للتنمية المستدامة بالجامعة العربية وتمتين علاقة التعاون بين ادارة المجتمع المدني وإدارة التنمية المستدامة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية من خلال:

أ. إنشاء برنامج مشترك لكل الاتحادات والشبكات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوزيع جغرافي لأنشطتها بحيث تتولى كل هيئة/ شبكة /أو اتحاد من خلال ممثليها الوطنيين إنشاء مشروع أو برنامج محلي في قرية أو حي من الأحياء من خلال تمويل سنوي تشارك فيه الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

- التأكيد على اهمية التنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) لعقد الملتقى بصفة دورية على هامش المنتدى العربي للتنمية المستدامة، لتوحيد الجهود وتلافي الازدواجية ، ذلك بالإضافة الى ضمان جودة المخرجات التي تدرج ضمن التقرير الذي يصدر عن المنطقة العربية الى المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة.
- ضرورة إنشاء حلقة وصل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة والجامعة العربية وتسهيل دعم منظمات المجتمع المدني العربي للتواصل مع المنظمات المدنية الدولية في مجالات التنمية المستدامة
- التأكيد على اهمية التشبيك والتحالف بين الشبكات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية والاستفادة من تجربة تشبيك المنتديات الوطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية لسد فجوة الفراغ ولضمان توحيد الجهود في الخروج بالنتائج المرجوة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030،
- ضرورة بناء القدرات الوطنية بشأن تقارير الاستدامة بحيث يكون التدريب شاملا لمنهجيات واطر موحدة على المستوى العربي كلما امكن لإعداد هذه التقارير وبما يعطى مؤشرات حقيقية ويوضح بشكل كبير الفجوات المطلوب العمل على تلافيها.

وفي الختام، وجه المشاركون:

1. الشكر لجامعة الدول العربية وأمينها العام معالي السيد/ احمد أبو الغيط لاستضافة هذه الفعالية وعقدها بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وشكره على الدور الرائد الذي تقوم به الجامعة العربية في ادماج منظمات المجتمع المدني في الدول العربية مع شركاء التنمية، بغية احداث طفرة حقيقية في المسار التنموي في الدول العربية وتحقيق الرفاه للجميع، كما توجه المشاركون بالشكر الى ادارتي منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة والتعاون الدول في الاعداد والتنظيم لهذا الملتقى مؤكدين على ضرورة استمرار التعاون والتنسيق فيما بينهما باعتبارها شراكة فعالية بين الادارتين.
2. كما تم توجيه الشكر الى الدكتور/ عماد الدين عدلي– رئيس الشبكة العربية للبيئة والتنمية وكافة السادة المشاركين على جهودهم الملموسة في انجاح فعاليات الملتقى وفي الخروج بالتوصيات التي تناسب المنطقة العربية.